

(١) القوانين والانظمة

- (١) قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٧
(ب) قرار حكومي مقرون بالارادة المطاعة بشأن مخصصات يومية لكل من الاعضاء والكاتب
الذين ستوفدهم الحكومة للاشتراك في محكمة شرقي الاردن - نجد باسمها
(ج) منشور مع قانون الاجارات المؤرخ في ١ ايلول ١٩٢٤ وتمديله المؤرخ في ٢٦ تموز ١٩٢٥
لاطلاع الجمهور وابداً الاهلين اراهم حول الفاء هذين القانونين او عدمه
(د) قرار حكومي مقرون بالارادة المطاعة بشأن الفاء مجلس الشورى

١ - ٢

٢ - ٣

٣ - ٤

٤ - ٥

٥ - ٦

(٢) بلاغات رسمية (صادرة عن رئاسة النظار الفخيمة)

- (١) تعليمات استئجار دور الحكومة (ب) التعليمات والسفريات (ج) مصادر
الذهب في سوريا (د) مجلس الشورى (هـ) التعليمات والاوامر المالية (و) ترفيع الضباط
(ز) ترقية اجور السيارات (ح) تعيين سلطة مركزية للقيام بالواجبات المعينة بالمادة
السادسة من معاهدة منع التداول بالمطبوعات المنافية للمعنة (ط) التجاوز والتعدي على
دور الحكومة (ي) جوازات السفر للموظفين (ك) مدير الخزينة (ل) رسوم مرفوعة جسر
التي (م) بدلات الطريق

(٣)

١٢ - ٧

قراراتهمال ، خلاصة احكام ، اعلانات ، تصحيحات قانونية جداول صحفية ، اعلان

الشرق العربي

الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الاردن

عمان : يوم الاحد ٢٨ شوال سنة ١٣٤٥

وسيف | ايار سنة ١٩٢٧

القوانين والانظمة

- « قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٧ »
بما ان ادارة حصر الدخان كانت تستوفي من باعة الدخان
رسوم يومية حدها الاعلى جنيهاً والادنى ريال مجيدي واحد
وبما ان هذه الادارة التيت وانبطت شؤون جباية
الرسوم المختصة بها على ادارة الجمارك والمكوس
وبما انه لا يوجد نص في قانون الجمارك والمكوس لسنة
١٩٢٦ المتبع في الحال الحاضر يقضي باستيفاء هذه الرسوم التي
يؤم من باستيفائها حصر باعة هذا الصنف واجراء المراقبة
المستمرة على مخازنهم بصورة تكفل منع التهريب
فقد تقرر المرافقة على اللائحة القانونية الموضوعة لهذه
في الغاية ورفعها بشكها المثلث ذيل هذا القرار لمقام صاحب
السمو الملكي امير البلاد المظلم حتى اذا اقتربت بالتصديق
المالي وضعت موضع التطبيق
« قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٧ »
المادة ١ - اسم القانون = يسمى هذا القانون قانون
رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٧
٢ - تفسير الاصطلاحات = يكون للاصطلاحات
الواردة في هذا القانون المعنى المبين لما ادناه :
تعني كلمة (مدير) مدير الجمارك والمكوس او اي شخص
آخر مفوض بالقيام مقامه
وتعني كلمة (ناظر) ناظر المالية او اي شخص اخر مفوض
بالقيام مقامه
وتعني كلمة (تبغ) اي نوع من التبغ او السيجار او
التبناك او النشوق
٣ - وجوب الاستحصال على رخصة = لا يجوز لاي
شخص ان يبيع تبغاً او ان يكون في حيازته تبغ للبيع ما لم
يستحصل على رخصة يبيع تعطى له من مدير مصلحة الجمارك
والمكوس او من ينيبه عنه
٤ - رسوم الرخصة = رسوم الرخصة هي كما يلي :
(ا) عن كل بائع من الدرجة الاولى ٥٠ غرش مصري
عن سنة كاملة او جزء من سنة
(ب) عن كل بائع من الدرجة الثانية ٢٥ غرش مصري
عن سنة كاملة او جزء من سنة
(ج) عن كل بائع متجول ٢٠ غرش مصري عن سنة
كاملة او جزء من سنة
٥ - انتهاء الرخصة = تنتهي مدة الرخصة في البرم
الحادي والثلاثين من شهر اذار من كل سنة
٦ - التجديد = تجديد الرخص في خلال خمسة عشر

يوما من تاريخ انتهائها وكل من لا يجدد رخصته خلال تلك المدة يعاقب وفقا لاحكام المادة ١٣ من هذا القانون

٧- المكان المرخص = يعين في الرخصة المكان المرخص فيه البيع ولا تكون نافذة في غير المكان المعين

٨- تحويل الرخصة = تكون الرخصة غير قابلة للتحويل من شخص الى اخر الا انه في حال وفاة حاملها يحق لورثته او اوصياء ورثته استعمالها حتى تنتهي مدتها

٩- رفض اعطاء الرخصة = يحق لمصلحة الجمارك والمكوس رفض اعطاء الرخصة او تجديد رخصتها لاسباب معقولة تذكرها خطيا ورئيس النظار الرأي النهائي عند حدوث اختلاف بين مدير المصلحة وطالب الرخصة . واذا كان الخلاف بين موظف انايه مدير المكوس وطالب الرخصة فالرأي النهائي اذ ذاك يعود على الحاكم الاداري المحلي

١٠- حيازة تبغ غير مدفوعة رسومه = لا يحق لحامل الرخصة ان يحوز تبغا غير مدفوعة رسومه وغير موسوم من قبل مصلحة الجمارك والمكوس

١١- عرض الرخصة في مكان ظاهر = يجب ان تبرز الرخصة عند الطلب وكل من لم يبرزها يعاقب بغرامة قدرها عشرون غرشا مصريا

١٢- بائع التبغ = كل من وجدت في حيازته كمية من التبغ تزيد عن اربعين سيجارة او مائة غرام من التبغ الخلل او التناك او النشوق يعتبر بائعا

١٣- الغرامة = كل من باع تبغا بدون رخصة يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه مصري واحد ولا تزيد عن عشرة جنيهات

١٤- الاعفاء = تبقى من رسوم الرخصة الكافيتيات العسكرية الموجودة في داخل المعسكر

١٥- الطابع = يلصق على الرخصة . طابع حجازي بقرشين وطابع واردات بقرش واحد

١٦- الحق في تعيين الدرجات = تعين الاماكن التي يعتبر فيها البائعون من الدرجة الاولى او الثانية من قبل النظار والمدير بموجب اعلان ينشر في الجريدة الرسمية

١٧- يعمل بهذا القانون اعتبارا من اول نيسان ١٩٢٧

١٨ شعبان ١٣٤٥ و ٢٠ شباط ١٩٢٧ عبد الله

السكرتير العام قاضي القضاة وناظر الدلية رئيس النظار

مدبر المعارف مدير النافعة محافظ الآثار

اديب وهبة عبد الرحمن الغريب رضا توفيق

« قرار حكومي مقترح بالارادة المطاعة »

بما ان محكمة شرقي الاردن - نجد قد تقرر اجتماعها في القدس (وليس في اريحا كما كان متوقفا)

ولما كانت المادة الحادية عشرة من قانون النقليات والسفرات لنص على اضافة ٤٠ في المائة على مياومات الموظفين اذا ذهبوا باعمال رسمية للقدس او دمشق او يافا او حيفا

وبما ان المبلغ الذي سيتحقق بمقتضى المادة المشار اليها للاعضاء والكتاب الذين ستقدم الحكومة للقدس لا يمكن اعتباره كافيا بالنسبة للمصاريف التي ستتحملها اللجنة الموقدة بصفتها ممثلة لحكومة شرقي الاردن

فقد تقرر الموافقة - بصورة استثنائية - على اعطاء ثمانين قرشا يوميا لكل من الاعضاء والكتاب الذين ستقدم الحكومة للاشتراك في محكمة شرقي الاردن - نجد باجماع

ورفع هذا القرار لتمام صاحب السمو الملكي امير البلاد اعظم

حتى اذا اقترب بالتصديق المالي عمل بمقتضاه

١٧ رمضان ١٣٤٥ و ٢٠ مارت ١٩٢٧ عبد الله

السكرتير العام قاضي القضاة وناظر الدلية رئيس النظار

مدبر المعارف حسان الدين حسن خالدي المدي

اديب وهبة عبد الرحمن الغريب رضا توفيق

منشور

ان المجلس التنفيذي الذي اعاد النظر في قانون الاجارات المؤرخ في ١ ايلول ١٩٢٤ وتمديله المؤرخ في ٢٦ تموز ١٩٢٥ (وهما ما رجان ذيل لا اطلاق الجمهور) قد ارتأى الفاء حكم هذا القانون والاعلان عن عزمه هذا قبل اقراره نهائيا ليدي الاهلون رأيهم ومطالعتهم حول هذا الالة

بعد ان يدرس المجلس التنفيذي المطالعات التي ستورد عليه حول الفاء هذا القانون او عدمه سيضع القضية في المداولة ثانية ويقرر ما يترأى له في اول حزيران ١٩٢٧

يجب ان لا يتأخر ورود المطالعات الى ديوان رئاسة النظار عن ١٥ ايارس ١٩٢٧

« لائحة قانون اجارات المساكن والدكاكين »

قرئت المضبطة المتقدمة من تجار عمان ورئيس غرفتها التجارية المضممة استرحامهم تبين لجنة لاقرار اجارات المنازل والدكاكين وصور استيفائها وشرايط الاقامة فيها على اساس يأتلف مع الاوضاع الاقتصادية والتجارية في البلاد وبما ان المشاكل التي حدثت في مسائل الاجارات والشكاوي التي توالى عن ارتفاعها سنة تلو سنة مما امرت اذرا سينا على سير التجارة والحياة المالية قد استعجبت اهتماما

رائدا يخفف عن المستأجرين وطأة دفع الاجور بين اونه واخرى فقد تقرر وضع لائحة قانونية بشأن الاجارات مشتملة على المواد المثبتة في ذيل هذا القرار . ورفعا لمقام الامارة الجليلة حتى اذا اقتربت بالتصديق المالي وضعت موضع الاجراء والتطبيق

« لائحة قانون اجارات المساكن والدكاكين »

المادة ١- يجب على الطرفين المتعاقدين ان يوثقا واعتقد الاجارة باوراق رسمية وفقا لنظام الاجارة والاستئجار

٢- لا يجوز للمؤجر اخراج المستأجر مادام قائما بدفع حقوقه ولا ان يزيد عليه الاجرة اكثر من الاجارة المعينة في السنة الماضية وفي ١٣٤٢

٣- دفع الاجرة في المساكن على ثلاثة اقساط - الاول سلفا والثاني عند انقضاء الشهر الرابع والثالث عند انقضاء الشهر الثامن وفي الحوائث على قسطين - الاول سلفا والثاني عند انقضاء الشهر السادس

٤- يسوغ لصاحب الملك ان يطلب اخلاء المأجور ليسكنه بنفسه ولكن اذا ثبت انه اجره بعد ذلك من غيره او يمكن فيه غيره فيحق للمستأجر ان يطلب الرجوع الى الحل نفسه مع تضمين صاحب الملك للحق به من العطل والضرر

٥- يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره وهو خاص بسنة ١٣٤٣

٦- ناظر الدلية مأمور بانفذ احكام هذا القانون في ٣ صفر ١٣٤٣ و ١ ايلول ١٩٢٤

قانون بشأن تعديل المادة الخامسة من قانون اجارات المساكن والدكاكين المؤرخ في ١٩٢٤، ١٩٢١

لما كان قد تبين من المضبطة المتقدمة من تجار واهالي

عمان ان اصحاب المساكن والدكاكين آخذين بالسعي لتزويد اجور املاكهم عما كانت عليه ما بين المأجور والمستأجر عام ٣٤٢ بالنظر لبدء السنة الهجرية الجديدة مستفيدين من نص المادة الخامسة من قانون اجارات المساكن والدكاكين الصادر في ١٩٤١، ١٩٤٢ والتي نصت على ان تلك اللائحة خاص حكمها بسنة ٣٤٣ الهجرية .

ولما كان هذا التشبث يؤثر تأثراً سيئاً على الحالة التجارية والحياة العائلية لما تحده مسائل الاجار من المشاكل فقد تقرر الموافقة على اللائحة القانونية الموضوعه تعديلاً للمادة الخامسة المشار اليها ورفعها لتقام الامارة الجلية حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضمت موضع العمل .

لائحة قانونية في شأن تعديل المادة الخامسة من قانون اجور المساكن والدكاكين المؤرخ في ١٩٤١، ١٩٤٢

المادة ١ - تعدل المادة الخامسة من قانون اجور المساكن والدكاكين المؤرخ في ١٩٤١، ١٩٤٢ (رقم ١٢٣) كما يلي :
« يعمل بهذا القانون الى ان يصدر قانون آخر يقضي بالفائه » .

٢ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٣ - ناظر العدلية مأمور بانفذ احكام هذا القانون .
٦ محرم ١٣٤٤ و ٢٦ تموز ١٩٢٥

« عبدالله »
ناظر المالية قاضي القضاة رئيس النظار
حسن خالد ابي الهدى سعيد الكري الركابي
ناظر العدلية ابراهيم هاشم

« قرار حكومي يقترن بالارادة المطاعة بشأن الغاء مجلس الشورى »
لما كانت صلاحيات نزع اليد ومحاكمات المأمورين قد رفعت من مجالس الادارة وبالنتيجة من مجلس الشورى فقد تقرر بعد المداولة الموافقة على الغاء مجلس الشورى اعتباراً من اول نيسان ١٩٢٧ ورفع اللائحة القانونية الموضوعه لهذه الغاية لتقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضمت موضع التطبيق .

١٣، ١٤، ١٥ ١٩٢٧ « عبدالله »

السكرتير العام قاضي القضاة و ناظر العدلية رئيس النظار

حسام الدين حسن خالد ابي الهدى

مدير المعارف مدير النافعة محافظ الآثار

اديب وهبه عبد الرحمن الغريب رضا توفيق

بلاغات رسمية

« صادرة عن رئاسة النظار العثمانية »

« تعليمات استنجاز دور الحكومة »

— استلامها وتسليمها —

١ - حفظاً لحقوق الخزينة والمؤجرين ستقوم ادارة الاشغال العمومية بتنظيم جداول عن حالة عموم دور الحكومة المسؤولة عنها

٢ - في المقاطعات التي ليس لادارة الاشغال العمومية مهندس دائمي فيها يقوم الحاكم الاداري بالنيابة عن ادارة الاشغال العمومية بتنظيم الجداول المذكورة وتقدمها لمدير الاشغال العمومية . ويكون الحاكم الرما اليه مسؤولاً شخصياً عن كل نقصان او ضرر يحصل فيها قبل التسليم وبعبء بناء عليه

يقضي على الحكام الاداريين تسليم الدور في مقاطعاتهم للدوائر الاجر بموجب وصولات موقعة منهم وتعليم استلامها منهم

٧ - لا يجوز لاي دائرة ما ان تغلي بناتها قبل اعلام الحاكم الاداري في المقاطعات بمدة معقولة او اعلام مدير الاشغال العمومية بشأن البنات في عمان بمدة معقولة ايضاً ليصير تسليمها لهم بالصورة المبينة في اعلاه

٨ - ان المدة المذكورة في الفقرة السابعة يجب ان لا تقل عن اسبوع من تاريخ التبليغ ويجب ان يذكر على كتاب الاعلام كلمة « مستعجل » باحرف كبيرة تستلفت النظر

٩ - كل دائرة تشغل محلاً قبل ان تستلمه بالصورة المبينة في اعلاه او تخليه دون ان تسلمه بالصورة المذكورة تكون مسؤولة عن كل ضرر او نقصان يدعيه المؤجر او الحاكم الاداري او دائرة الاشغال العمومية . وعلى الأمور الذي يفعل ذلك ان يدفع قيمة الضرر والنقص فوراً
١٦ نيسان ١٩٢٧

النقلات والسفريات

تتكلف الحكومة الان مصاريف جسيمة لنقل الموظفين الذين يذهبون الى النوبة بهام تتعلق بالتفتيش بالسيارات مع انها تعلم بان ليس في الامكان ركوب الخيل للوصول الى تلك المقاطعة بالنظر لبعد المسافة

لهذا الاعتبار فاني ارجو الى رؤساء الدوائر عندما يريدون ايفاد موظفين للتفتيش ان يعلموا بعضهم عن عزيمتهم ويتفقوا على اليوم الذي يريدون ايفاد اي موظف فيه العقبة ليتمكن نقل موظفي الدوائر المختلفة بسيارة واحدة وتوزيع اجرتهم على تلك الدوائر

ارجو ان يتبع هذا الترتيب في بقية المقاطعات ايضاً عندما يصادف نقل موظفين من دوائر مختلفة في وقت واحد

٢٤ نيسان ١٩٢٧

بالحالة التي سلموها لهم عند اخلائها ثم تسليمها للمؤجر عند انتهاء مدة اجارها (اذا كانت مستأجرة)

٣ - على الحكام الاداريين ان يجيروا مدير الاشغال العمومية عن كل ضرر يحدث او نقص يحصل في دور الحكومة وعن التسبب لها او للمسؤول عنه

٤ - يعين المسؤول عن الضرر او النقص المذكور بمعرفة لجنة تحقيق يعينها الحاكم وتقدر قيمة الضرر من قبل مدير الاشغال العمومية او من يفوضهم وتحصل قيمة الضرر بمعرفة دائرة المالية

٥ - ينظم جدول حالة الدور المذكورة بالصورة الاتية :
(أ) يعمل (كروكي) تخطيطي للبناء ويعطى رقم لكل غرفة منها ولكل ساحة (قوريدور)

ب - ثم تذكر كل غرفة او ساحة برقمها وتوصف كما يأتي :

١ - سقفها « يبين فيها اذا كان عقداً او باطون او قريد او خلاف ذلك وفيها اذا كان مقصوراً او ملوناً او مطروشاً ومقدار الاقسام الماطلة »

٢ - الجدران ، « جنسها » مقصورة ام لا ، مطروشة او ملونة او وسخة مساحة الاقسام المتخرقة الخ . الخ

٣ - الارضية جنسها ، بلاط شمتراو حجري او خشب او باطون او الخ مساحة الاقسام المتضررة

٤ - الشبابيك ، والابواب ، حالتها ، اللوح الزجاجية المكسورة عدد الجارات والاسبانيولات والسكاكين والفناجيج وبيان حالتها والنقص منها الخ

٦ - لا يجوز لاي دائرة ما ان تشغل اي دار من دور الحكومة مستأجرة كانت ام ملكاً دون استلامها بالصورة المبينة في اعلاه

مصادرة الذهب في سوريا

بمناسبة وقوع بضعة حوادث ضبطت فيها الحكومة السورية نقوداً ذهبية لبعض المسافرين من شرقي الاردن الى فلسطين رأيت ان ألقت النظر الى ضرورة مراعاة الطريقة التالية لمنع وقوع مثل هذه الحوادث

- ١ - كل من يسافر من شرقي الاردن الى فلسطين بطريق درما و معه ذهب او مجوهرات او غير ذلك لا يمكن لاحد ان يعارضه او يتدخل في شأنه اذا كان يحمل شهادة من دائرة المكسوس في عمان تتضمن ايضاً عما يحمله من الذهب
- ٢ - اذا كان المسافرون لا يراعون تطبيق هذه الاصول فلا فائدة ترجى من تقديم الاحتجاجات على السلطات السورية في قضايا من هذا النوع

مجلس الشورى

لما كانت صلاحية نزع اليد ومحاكمات الأمور قد رفعت من مجالس الادارة وبالنتيجة من مجلس الشورى فقد قرر المجلس التنفيذي إلغاء مجلس الشورى اعتباراً من اول نيسان ١٩٢٧ وتفضل صاحب السمو الملكي أمير البلاد المظلم بالموافقة على هذا القرار

القطاعات والاوامر المالية

يصل كبير موظفي بخازن فلسطين يوم الاثنين الموافق ١٨ الجاري لبحث في اموره المالية واللوازم وتقديم رأي للحكومة حول هذه الامور

كما ان هذا الموظف سوف لا يبقى اكثر من مدة اسبوع - فاني ارجو اليكم ان تجهزوا له كل شيء قبل الآن وتقدموا له المساعدة اللازمة أثناء قيامه بالاعمال التي

توطيع القضاة

تفضل صاحب السمو الملكي أمير البلاد المظلم بالموافقة

على تعيين كل من المفوض محمد سعيد اليوسف والوكيل حكمت نوري (وكيل ضابط) في الجيش العربي تحت التجربة لمدة ستة شهور

تيرة اجور السيارات

اشير للتمميم رقم رن ٢ - ٢٦ بتاريخ ٩ - ٣ - ١٩٢٧ ١ - تعتبر التعرفة المبرمة في ذلك التعميم للسيارة بكاملها عن السيارات ذات الاربعة مقاعد - اما اذا كانت السيارات من النوع الذي يستوعب اكثر من اربعة اشخاص فتدفع اجرتها بنسبة درجة استيعابها وتكون اجرة السفر للجهات غير المعينة في (التعرفة) لمثل هذا النوع من السيارات بحساب اربعة قروش ونصف عن الكيلومتر الواحد ١٦ نيسان ١٩٢٧

معاهدة منع التداول بالمطبوعات النافية للغة

ثبت تالياً صورة عن قرار المجلس التنفيذي المبرم في جلسته الحادية والسبعين المنعقدة بتاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٢٧ فيما يتعلق بتعيين سلطة مركزية للقيام بالواجبات المعينة بالمادة السادسة من معاهدة منع التداول بالمطبوعات النافية للغة «توافق حكومة شرقي الاردن على اتباع اتفاق الدول بمنع المطبوعات النافية للأداب الموقع عليه في باريس بتاريخ ٤ ايار سنة ١٩١٠ والمعاهدة الدولية بشأن منع التداول بها المؤرخة في جنيف في ١٢ ايلول سنة ١٩٢٣ وقد انبث الى قائد الجيش العربي القيام بالواجبات المعينة بالمادة ٦ من المعاهدة المؤرخة في ٤ ايار سنة ١٩١٠ اما الطريقة في ارسال التقارير المتعلقة بالجزاء بموجب المعاهدة المؤرخة في ١٢ ايلول سنة ١٩٢٣ يجب ان تكون بالخبرة وأساساً بين السلطات البلدية ارجو اليكم ان تفضلوا بالقيام بالهام التي اودعت اليكم في هذا القرار

بهذه المناسبة اشير لقانون تعديل المادة ٣٦٤ من قانون

الجزء المدرج في الجريدة الرسمية رقم ١٥٣

«التجاوز او التعدي على دور الحكومة»

- ١ - ممنوع احداث تغييرات او علاوات او تحسينات انشائية في دور الحكومة قبل الحصول على الموافقة الخطية من قبل مدير الاشغال العمومية
- ٢ - لا تطالب ادارة الاشغال العمومية بصيانة هكذا انشآت ولا يصرف عليها شيء ما من اموال الحكومة الا بموافقة مدير الاشغال العمومية
- ٣ - تزال هذه الانشآت على نفقة المتسبب لاحتداثها والمسؤول عنها اذا قرر مدير الاشغال العمومية انها فضولية ولا لزوم لها

ج. اذات السفر

ارجو ان يكون معلوما لديكم بانه ممنوع سفر الموظفين للمنطقة السورية بدون جواز سفر قانوني او امر خطي من رئاسة النظار عند ذهابهم بهم رسمية

عمموا هذا البلاغ لموظفي دائرتكم

الوظائف

تفضل صاحب السمو الملكي أمير البلاد المظلم بالموافقة على القرار الذي ابرمه المجلس التنفيذي بتعيين رئيس مجلس الشورى السابق ابراهيم بك هاشم مديراً للخزينة واصدر ايرادته السامية بان يكون المشار اليه عضواً في المجلس التنفيذي بدلاً من مدير النافعة عبدالرحمن بك غريب ١٧ نيسان ١٩٢٧

رسوم مرورية جديدة

ان الحرف ه من المادة الرابعة من شروط التزام مرورية جسر التي يستثنى السيارات المحصورة او دواب الركوب التي تنقل موظفي الحكومة - شرقي الاردن - والقوات

الحديثة من دفع رسوم المرورية عندما يكون اولئك الموظفون حاملين شهادات من رؤساء دوائهم او من الحكام الاداريين او قوادهم تثبت انهم مكلفين بالسفر لاعمال رسمية احيطكم علماً بذلك وارجو ان تلقى موظفي دائرتكم مثل هذه الشهادات عندما يذهبون الى القدس بمهام رسمية ٢٣ نيسان ١٩٢٧

بدلات الطريق

عين المجلس التنفيذي في البند الثاني من جلسته الثانية والسبعين المنعقدة بتاريخ ٢٤ - ٤ - ١٩٢٧ مقدار بدل الطريق لعام ١٩٢٦ بخمسة وعشرين قرشاً مصرياً ٢٥ نيسان ١٩٢٧

قرارات امهال

صادر من محكمة جنائية عمان

لما لم يقبض على المتهم محمد بن عبدالرحمن الشيلي من اهالي قرية سوف المتهم بتزوير وتحصيل ضريبة خلاف الاصول قدمنح من جانب رئاسة محكمة عمان مبدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليعلم نفسه الى المحكمة المذكورة - واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فبعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتجهز امواله على ان مأموري العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول ٢١ - ٤ - ١٩٢٧

خلاصة حكم صادر من محكمة عمان الجنائية

لدى المذاكرة بالجهة الجزائية ظهر ان حر كة المحرم نمر غزال تنطبق على الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون الجزاء لذلك وموافقة للطلب تعذر بالايجاع الحكم بوضعه في حبس القلعة

مدة خمس سنوات وبما انه اعيد المبلغ المختلس قبل المحاكمة فتوفيقاً
للفقرة الثالثة من المادة المذكورة صار تنزِيل نصف عقوبته
المذكورة والاكتفاء بوضعه في حبس القلعة سنتين ونصف
اعتباراً من تاريخ دخوله السجن وحرمانه من الوظيفة مدة خمس
سنوات وحرمانه أيضاً من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه
وادارتها بمعرفة الحكومة وتضمينه مائة قرش نفقات المحاكمة
حكماً غيابياً صدر في ٢٠ شباط ١٩٢٧ وفهم علنا حسب الاصول
٢٤ - ٢ - ١٩٢٧

خلاصة حكم صادر من محكمة عمان الجنائية
لدى المذاكرة بالجبهة الجزائية تبين ان حركة المجرم طلحي
الكويس من عرب المطيرات بني صخره تنطبق على المادة
١٧٤ من قانون الجزاء بدلالة المادة ٤٦ من القانون المذكور
لذلك وتوفيقاً للمادة ١٧٤ المذكورة تقرر بالاجماع وضعه
بالاشغال الشاقة مدة خمسة عشر سنة بعد النشر وبان جرمه
كان عبارة عن محاولة قتل المشتكى المذكور بمحاولة تامة فتوفيقاً
للفقرة الثانية من المادة ٤٦ المذكورة تقرر بالصورة ذاتها
تنزيل عقوبته الى ثمانية سنوات باعتبار جرم اخذه البارود من
الاسباب المشددة وحرمانه من الحقوق المدنية وحجز امواله
واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة وتضمينه مائة وعشرين
قرشاً نفقات المحاكمة وخرج الاستئناف وتضمينه ستة وثلاثين
قرشاً ونصف نفقات الكشف حكماً غيابياً صدر في ٢٠ مارت
١٩٢٧ وفهم علنا حسب الاصول

خلاصة حكم صادر من محكمة عمان الجنائية
لدى المذاكرة بالجبهة الجزائية ظهر ان حركة المجرم عقيل
ابن عوض الزاهر تنطبق على الفقرة الاولى من المادة ١٧٤ من

قانون الجزاء لذلك وموافقة لطلب المدعي العام وتوفيقاً للمادة
المذكورة تقرر بالاجماع في ١٣ شباط ١٩٢٧ الحكم بوضعه
بالاشغال الشاقة بعد التشهير مدة خمس عشر سنة وحرمانه من
الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بواسطة الحكومة
وتضمينه مائة قرش نفقات المحاكمة حكماً غيابياً ففهم علنا حسب
الاصول

اعلان صادر من دائرة اجراء عمان
لقد وضع بالمراد العلني للبيع للمرة الثانية قطعنا الارض
الواقعتان بالرصيفة المحدودة الاولى شرقاً عكاش غرباً عثمان على
شمالاً قناة جنوباً مسيل ماء والثانية المحدودة شرقاً حاج موسى
عثمان غرباً سليمان حسين وشمالاً قناة وجنوباً مسيل ماء لقاء
ما يطلب من مالكلها شعيب من قويه الرصيفة الى صندوق
المصرف الزراعي في عمان فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة
دائرة اجراء عمان ودلال البلدية خلال شهر كامل من تاريخ
نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية مستصحباً معه التأمينات
القانونية اصولاً ٢١ نيسان ١٩٢٧

اعلان صادر من دائرة اجراء اربد
بتاريخ ٧ شباط وضع للبيع في المزايدة العلنية الخاف
الكائن في الحارة القرية ضمن قصبة اربد باعتباره اربعة
وعشرون قيراطاً المحدود شرقاً سر كس غرباً اولاد السكران
شمالاً طريق وفيه الباب جنوباً سعيد الجبل واخيه واولاد ابو
مسعود الذي هو بمصرف السيد علي نيازني المصطفى ورفقاه
من اربد المجوز لقاء مطلوب صندوق مصرف زراعي اربد
وحيث تقرر احالته بوقت لاسم المصرف الزراعي المشار اليه
لقاء بدل قدره خمسون جنيهاً مضرباً لدا وعملاً بالمادة ٢٠٦

من قانون الاجراء اقتضى تكرار المزايدة ثانية لمدة خمسة
عشر يوماً اعتباراً من نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية
على ان لا يقبل ضم اقل من خمسة بالمائة من بدل الاحالة
المذكور فعلى من يرغب الاشتراك بهذه المزايدة ان يراجع
دائرة اجراء اربد والدلال مستصحباً التأمينات القانونية على
الاصول ٢١ نيسان ١٩٢٧

«مأمور اجراء اربد»

اعلان صادر من دائرة الاجراء في عمان
لقد وضع بالمراد العلني للبيع كامل الدار الواقعة في عمان
المحدودة شرقاً ملك باكر قبلة ملك اخيه شمالاً مر غرباً باجل
بناء على القرار الصادر بتاريخ ١٤ ١١ ١٩٢٦ رقم ٩٧ -
٢٣١٧ القاضي في بيعها وتقسيم اثانها بين الوارثين المستحقين
لها وهم كوامن بنت حنّال وجاف بنت مراد زوجة حاج مراد
بن حنّال ومحمد علي بن كوشياش بنت حنّال وباط بن حنّال
فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة دائرة الاجراء والدلال يوسف
شاهين خلال شهر كامل اعتباراً من تاريخ اذاعة هذا
الاعلان بالجريدة الرسمية على ان يستصحب معه التأمينات
القانونية ٢٢ نيسان ١٩٢٧

اعلان صادر من دائرة اجراء السلط

الى المهول محل الإقامة السيد حبيب ظبيان
بما انه استحق عليكم لصندوق المصرف الزراعي في السلط
بموجب سند الدين رقم ١٢٦٧ مبلغ قدره ستة جنيهاً بمصرية
وتسليمية وستين ملجاً فاذا لم تدفع المبلغ المذكور للمصرف الزراعي
خلال ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة
الرسمية تباع اموالكم الغير مثقلة المرهونة لهذا الدين

١٣ نيسان ١٩٢٧ مأمور اجراء السلط

صورة اعلان صادر من دائرة اجراء اربد
بتاريخ ٨ شباط ١٩٢٧ اعلنت الكيفية لبيع قطعتي الارض
خاصة حسن بن سليمان الصاهدي من الرمتا الموهنتين لدى
صندوق مصرف زراعي اربد التي يحد الاولى شرقاً وادي
الشومر غرباً وادي الشلالة شمالاً ذياب بن رشيد جنوباً عبد
الرحمن السلطان البالغة قيمتها الخمسة اثني وثلاثين جنيهاً
وخمسة مليم والثانية يحدّها شرقاً ذياب بن رشيد غرباً عبد
الرحمن السلطان شمالاً اراضي الطره جنوباً محمود الاحمدو برغم
مضي المدة المنصوص عليها في المادة من قانون الاجراء فانه لم
يظهر مزاييد لشراء قطعتي الارض المذكورتين لذا اقتضى بتديد
مدة المزايدة شهراً آخر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في
الجريدة الرسمية فعلى من يرغب الاشتراك بهذه المزايدة يجب
ان يراجع دائرة الاجراء ودلال البلدية في اربد مستصحباً
التأمينات القانونية ٢١ نيسان ١٩٢٧

اعلان

القرية خور الزامل دونم ١٢ نوع كرم الحدود شرقاً طريق
سلطاني شمالاً عراق وطريق غرباً طريق سلطاني جنوباً خراب
كان وضع بالمراد العلني كامل الكرم المبين الموقع والحدود
اعلاء ابقاء اللزمة التي تطلب من مالكة كايد الياسين الي
صندوق المصرف الزراعي في السلط بموجب سند الدين رقم
١٠٩٩ وقد تقرر من جانب الرئاسة احالة الاحالة الاولى على
الطالب الاخير السيد ابراهيم خورشيد مأمور المصرف الزراعي
في السلط ببدل قدره اربعة عشر جنيهاً بمصرياً فمن له رغبة
بالشراء عليه مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية محمد ماشطة
خلال خمسة عشر يوماً على ان لا يقبل الضم منه اقل من
خمس في المائة الى البدل المقرر مستصحباً التأمينات النقدية
القانونية وعليه صار اعلان الكيفية ١٢ نيسان ١٩٢٧
«مأمور اجراء السلط»

تكملة هذه الاعلان

جدول خطأ وصواب

« لقانون قرار حقوق العائلة المنشور في العدد ١٥٤ من الجريدة الرسمية »

مادة	صحيفة	مطبع	خطأ	صواب
٨	٩	٣	منكوحات فلا	منكوحات او معتدات فلا
٣٤	١٠	١٠	اولادها بدون	اولادها واقاربها بدون
٤٦	١١	٢٤	لا يتجاوز المقد او الذي	لا يتجاوز المقدار الذي
٤٦	١١	٢٥	دون المقد او الذي	دون المقدار الذي
٦٠	١٢	٢٠	شرعي فلا	شرعي على نفقته فلا
٦٩	١٢	١٣	لا يسقط الا بالاستقاط	لا يسقط بالاستقاط
٧٠	١٢	١٤	اذا رجع	اذا راجع
٧٥	١٣	١	بعد اقترانها	بعد اقترانها
٧٦	١٣	٧	من العيوب	من هذه العيوب
٩٤	١٤	١٠	مستمين	مستمين
٩٤	١٤	١٠	كالوضع	كالوضع



جدول الامراض السارية الشهري عن شهر آذار سنة ١٩٢٧

عمان اربد السلط جرش مادبا الكرك الطقيلة معان العقبة المجموع

المرض	اصابات	وفيات	اصابات	وفيات	اصابات	وفيات	اصابات	وفيات	اصابات	وفيات	اصابات	وفيات	اصابات	وفيات	اصابات	وفيات	اصابات	وفيات	اصابات	وفيات
حصبة	٦	٢	١	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
ديزنتاري	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
سعال ديكى	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
حمى تيفوئيد	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
جدري مائي	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
بنت الحمراء	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
نكاف (ابو كعب)	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
ذات الرئة	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
لثانوس	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
سل رئوي	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
سل جراحي	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
زهري	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
ملاريا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
رومانزم	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣

« مديرية الصحة »

نكفأ حنة الجمل

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في
منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي
في ١٤٢٣ / ٤ / ١٢٧٩

المكان
الطاعون
الحصى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحصى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية
في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع
المنتهي في ١٢٧٩ / ٤ / ١٢٧٩

المكان
الطاعون
الحصى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحصى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »

اعلان

الموضوع : تسجيل الشركات الاجنبية والمؤسسات الدينية
اشارة الى الاعلان المنشور في الجريدة الرسمية رقم ١٥١ بتاريخ ١ آذار سنة ١٩٢٧ عن المسترجح و . و . بريدون المقيم في عمان
ليقوم بتسجيل ارسالية (الالانس التبشيرية) ويدير شؤونها في جميع الامور في شرقي الاردن علاوة على المسترجح ٥٠ : شو
المقيم في الكرك